حقوق المستهلك وكيفية حمايتها في العراق

د. ستار جبار خليك البياتي

في ضوء واقع الاقتصاد العراقي والسوق المحلية اليوم، يتعرض المواطن بوصفه مستهلكاً الى اضرار صحية واقتصادية واجتماعية بل وحتى اخلاقية، قد لا يدرك حجمها في الظروف الراهنة لكن آثارها حتماً ستظهر بعد حين، وهذه الاضرار ناجمة عن اغراق السوق العراقية بسيل من السلع التي دخلت العراق بعيداً عن الرقابة ومن دون ضوابط من مناشئ مختلفة حاملة علامات تجارية شتى، ولا نبالغ في القول، ان الكثير من هذه السلع قد لاتكون صالحة بعد ان تلاعبت بعلاماتها وتاريخ صلاحيتها ايادي المخربين للاقتصاد الوطني الذين افرزتهم ظروف الحصار والحروب، هذا اذا لم تكن هذه السلع اصلاً غير صالحة للاستهلاك البشري ولا سيما الغذائية (المعلبة) منها، وقد مثل ضعف الجانب الامني وغياب الرقابة بانواعها المعروفة وتفشي الفساد الاداري المبررات الواقعية من وجهة نظر العابثين بالاقتصاد من ضعاف النفوس.

والاغراق في حقيقته يعني بيع السلعة المستوردة في السوق العراقية باقل من كلفتها او سعرها الذي تباع فيه في سوقها او بلدها (الام)، ونتيجة لهذه العملية، امتلأ السوق بالسلع الاجنبية والعربية بكميات قد تفوق حاجة الطلب عليها وباسعار منخفضة مقارنة بالسلع العراقية وذلك بفعل عاملين:

الاول، هو فتح الحدود على مصراعيها بعد الاحتلال الامريكي للعراق، والثاني، يكمن في ارتفاع القدرة الشرائية لبعض شرائح المجتمع بعد زيادة دخولهم النقدية التي اغرت المستوردين باستيراد مختلف السلع، لاسيما ان السوق العراقية تعد سوقاً واعدة تغري المنتجين والمستوردين في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية الراهنة، وعلى ما يبدو ان المستهلك قد وجد ضالته في بعض من هذه السلع بعد سنوات من الحرمان وعدم تلبية حاجاته الاساسية بفعل الادارة الاقتصادية السيئة للدولة والحصار الاقتصادي الذي حرم المستهلك العراقي من ابسط متطلبات الحياة واستمرارها.

لذلك فان المستهلك يتمتع بحقوق عدة، لعل من ابرزها ما يأتي:

١- حق اشباع حاجاته الاساسية: لقد سعى علم الاقتصاد الى التأكيد على الحاجات الاساسية للفرد من الغذاء والدواء والمسكن وغيرها وكيفية اشباعها في ظل الندرة النسبية للموارد، ونظراً لمعاناة المستهلك من الظروف السيئة التي عاشها وحرمانه من ابسط مقومات الحياة، فيكون من حقه المطالبة باشباع حاجاته الاساسية، ولكن كيف يمكنه ذلك في ظل الفقر والبطالة ودخول حقيقية لا تلبي هه الحاجات؟ وكيف يمكنه التمتع بهذا الحق في ظل انتشار الغش الصناعي وسلع لا يعرف مصدرها ولا تتمتع بابسط شروط الجودة النوعية ومقوماتها؟

٢- حق الامان: أليس من حق المستهلك العراقي ان يحظى بالرعاية والاهتمام والحماية اللازمة من الاضرار التي تتركها بعض انواع السلع الغذائية المستوردة او المحلية قانونياً ؟ ثم هل من حق هذا المستهلك رفع شكوى قضائية مثلاً ضد احدى الشركات الوطنية أو الاجنبية التي لم تراع صحته واخلاقياته، او انها لم تأخذ بعين الاعتبار سلوكيات المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده؟

نعتقد ان من حق المواطن الشعور بالامان والاطمئنان على صحته وحياته والعيش فترة اطول طالما ان متوسط عمر الانسان يعد اليوم احد مؤشرات قياس التنمية الانسانية المستدامة.

٣- حق الاختيار: ان الاختيار مسألة فردية تقع من ضمن توجهات المستهلك وسلوكياته الاقتصادية (الاستهلاكية)وعليه فانها خاضعة لمعيار شخصي يتعلق بارادته الحرة من دون ضغوط خارجية، واذا كانت مهمة الاعلان وهدفه هي التعريف بسلعة ما فانه في الوقت نفسه يمارس ضغوطاً غير طبيعية على المستهلك وخياراته، في الوقت الذي يجب ان تقدم السلع للمستهلك باسعار تنافسية لا احتكارية.

٤- حق التمتع ببيئة صحية: يعد موضوع البيئة من الموضوعات التي تشغل بال المجتمع الدولي بشكل عام، وفي العراق ينبغي ان يحظى بأولوية خاصة لاسيما بعد استحداث وزارة البيئة، حيث تنتشر الكثير من الورش الصناعية بين الأحياء السكنية او قريبة منها، لاسيما التي تنتج انواعاً من المنظفات الكيمياوية والغازات الصناعية، ناهيك عما تركته الحروب من آثار سيئة على البيئة وتلوثها.

٥- حق التعويض: ان من حق المستهلك الحصول على ضمانات للسلع التي يقتنيها من السوق لمرحلة ما بعد البيع، واذا كان هذا الامر سارياً بالنسبة لبعض السلع الاستهلاكية المعمرة ومنها الكهربائية مثلاً، فماذا عن السلع الغذائية التي تلحق ضرراً صحياً او السلع التي تفسد العقول والاذواق وتأثر على اخلاقيات المجتمع وقيمه؟

ان حق المستهلك هنا يكمن بالتعويض القانوني الذي ينبغي ان يقدم اليه من قبل الشركات المنتجة او المحال التي تعامل معها ضماناً اجتماعياً وصحياً واخلاقياً، ويجب ان يضمن هذا الحق وغيره من الحقوق القوانين والتشريعات التي يجب ان تكون مواكبة لتطورات المجتمع وعاداته وتقاليده.

ان حماية المستهلك تعني حفظ حقوقه وضمان حصوله عليها، وحفظ هذه الحقوق يتم من خلال الاجراءات القانونية والادارية والاعلامية التي تشترك في مسؤوليتها جهات عدة، ومن هنا فان حماية المستهلك هي مسؤولية جماعية لافردية قد يقع عبئها على المستهلك اولاً من خلال وعيه وحسن اختياراته، كما تتحمل الدولة جزءاً من هذه المسؤولية من خلال اجهزتها الرقابية، وما تبقى يتحمله المستوردون والمنتجون من حيث نوعية السلع المنتجة والمستوردة ومدى مطابقتها لمواصفات الجودة .

وتأكيداً على ما تقدم وخلاصة له فان حماية المستهلك وضمان حقوقه يمكن ان يتم من خلال مجموعة من الاجراءات المهمة التي ينبغي القيام بها، ولعل من ابرزها مايأتي:

١- دعم الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتفعيل قانونه رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٩ لكي يمارس دوره الرقابي ومعرفة ما اذا كانت السلع المنتجة محلياً او المستوردة مطابقة لمواصفات الجودة النوعية ام لا، كما ان من واجباته تحقيق حماية المستهلكين والمنتجين والبيئة والصحة والسلامة العامة.

٢- التأكيد على عمل الاجهزة الرقابية الاخرى ودورها في حماية المستهلك مثل الرقابة التجارية والرقابة الصحية لاسيما ان هناك قوانين في هذين المجالين مثل قانون وزارة التجارة رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٠ والذي يهتم بحماية المستهلك عن طريق ما تستورده وزارة التجارة بواسطة مؤسساتها المختصة للسلع ذات النوعية الجيدة وعرضها في الاسواق باسعار مناسبة ومواصفات بعيدة عن الغش التجاري. كذلك قانون الصحة العام رقم (٨٩) لسنة ١٩٨١، الذي ركز على حماية صحة المواطن عن طريق الرقابة الصحية على المحال العامة ومراقبة الأغذية والأدوية المستوردة والمنتجة محلياً للتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري وحماية البيئة ومنع تلوثها.

٣- تعديل القوانين والتشريعات بحماية المستهلك او اصدار الجديد منها اسوة بالدول الاخرى، وعلى سبيل المثال ان اقتصاد السوق يلتزم بمبدأ المنافسة وليس الاحتكار لذلك ينبغي التأكيد على اصدار قانون منع الاحتكار من اجل تكامل البيئة المؤسسية والتشريعية لحماية المستهلك، ففي الولايات المتحدة تم سن قانون مضاد للاحتكار منذ عام ١٨٩٠ للحد من حرية المحتكرين واستغلال المستهلكين.

٤- ضرورة عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية او الجماعية مع دول الجوار، مثل الاتفاقية التي عقدتها وزارة الصحة مع الاردن لضمان سلامة الغذاء المستورد عبر الاردن .

٥- تأسيس بعض الروابط او الجمعيات في مجال حماية المستهلك من ضمن مؤسسات المجتمع المدني تأخذ على عاتقها دراسة السوق ومتغيراته والقيام بابحاث علمية وعقد الندوات والمؤتمرات المتخصصة في هذا المجال.

٦- دعم المراكز البحثية والجمعيات المتخصصة لتفعيل دورها في كشف حالات الغش الصناعي ومراقبة حركة السوق مثل مركز ابحاث السوق وحماية المستهلك التابع الى جامعة بغداد ومركز دراسات وبحوث الوطن العربي بالجامعة المستنصرية والجمعية الوطنية لحماية المستهلك في العراق.

٧- محاربة الفساد الإداري نظراً لدوره التخريبي في الاقتصاد والمجتمع والذي قد يكون له دور في الحاق الاضرار الصحية والاخلاقية والاقتصادية بالمستهلك.

٨- للأجهزة او المؤسسات ذات الشأن بالحدود الخارجية للعراق دور مهم في هذا المجال لاسيما الهيئة العامة للكمارك من خلال قانونها المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ ان ما ينبغي الاشارة اليه هنا، ان هذه الاجراءات اذا كان هدفها الرئيس حماية المستهلك في العراق وضمان حقوقه، فانها من جانب آخر يمكن ان تستهدف دعم الاقتصاد الوطني من خلال حماية الإنتاج المحلي وتشجيعه بعد ان وصلت نسبة المصانع المتوقفة عن العمل الى (٨٠٪) جراء الظروف التي مر بها العراق وعانى منها وتبعاتها السلبية على الاقتصاد والمستهلك معاً.

تأملات في تقويض شبح البطالة

حسام الساموك

مازالت معضلة البطالة، العامل الأكثر تأثيراً في تأزيم الحياة اليومية للعراقيين عموماً، بما انعكس على شتى مفردات عيشهم وخلق كابوس يتهدد صفو علاقتهم وينغص برامج حياتهم.واذا ما عدنا الى إشكالية الهواجس الأمنية، سنجد بالضرورة ان البطالة ساحة خصبة لتأجيج تلك الهواجس وتصعيد مؤشراتها بغض النظر عن قناعة جهات عديدة بان البطالة نتاج للهاجس الأمني وليست سبباً في صنعه. وبعيداً عن المجادلة الرتيبة في ايهما السبب او النتيجة كما لو نكون قد عدنا للعبة البيضة والدجاجة واي منهما نتجت عن الاخرى، لابد من ان نتفق بان كلاً من البطالة والهواجس الامنية ترتبطان ببعضهما ليؤثر وجود أي منهما في بقاء الاخر وبالتالي فان النجاح في تقويض الاولى لابد من ان يعمل في تقويض الثانية.

امام هذه المعادلة نقول ان بامكان الدولة، والمشروعات الوطنية المختلفة، بما فيها المشروعات التي يمكن ان يمولها او ينفذها القطاع الخاص، ان تتولى مهمة النهوض بتقويض تدريجي لشبح البطالة اذا ما توفرت النيات الصادقة والارادة العزوم في تبني مشروعات عمرانية او انتاجية او حتى زراعية او ربما خدمية على وفق خطط يمكن ان ترسمها الاجهزة التخطيطية، وتمويلات لا يمكن ان تتردد المؤسسات المصرفية، خاصة بعد ان تفرغت مصارف اهلية برساميل معقولة لايمكن ان تبرر الزيادات الكبيرة في رساميلها الا حين تمارس برامج ائتمانية وقروض تدر لها ارباحاً لا بد من انها تنتظرها. علماً بان كل برامج الاعمار والاستثمارات والخطط التنموية الضخمة في شتى اصقاع العالم لم تكن في مبررات توجهاتها الاولى مغامرات قد يتردد بعض مستثمرينا او حتى اصحاب مشاريع الاستثمارات الاجنبية من الدنو منها، بل كانت في مجملها مخططات لمشروعات تكاد تكون مضمونة النتائج بما انجزت من ناطحات سحاب ومدن هائلة ومجمعات صناعية وحقول زراعية عملاقة، تحققت نتائجها خيراً وافراً لمواليها، ولمجموع العاملين في انشائها اولاً، ثم في ادارة عجلة الانتاج فيها فيما بعد. وهذا ما شهدته بلدان كانت تعاني فقراً مدقعاً لتتحول الى اخرى منتجة عبر برامج الاستثمارات الوطنية الجريئة، من دون ان نغفل حتى بعض البرامج الاستثمارية الاجنبية التي اختارت السبل العادلة في اداء فعالياتها لتفيد وتستفيد في الوقت نفسه.

صحيح ان الاقدام على مشروعات من هذا النوع ليس مجرد اتخاذ قرار، لكننا ينبغي ان نتساءل من دون ان نحرج أي جهة مسؤولة سابقة او لاحقة، هل اتخذ اجراء في هذا السياق بعد اكثر من سنتين على سقوط النظام وتولي الملاكات التي وعدت بالتحولات زمام المسؤولية؟ وقبل ان يقاطعنا أي منهم بذريعة الهواجس الامنية نقول بتحد وصراحة، أي مشروع بدأ به أي منهم وأفسدت الهواجس الامنية تواصله!

ان جيش العاطلين أمانة في عنق كل من تحمل ويتحمل الان وزر المسؤولية، ولابد من ان تكون المشاريع التي تستوعب هؤلاء تزخر بالخير والعطاء ليس لهم وحدهم، وانما لنهوض العراق وعزه وانعتاقه، فمن سيتحمل شرف غرس اول نبتة تتفتح عطراً وثماراً يانعة ؟

البنزين المحسن يغزو المحطات

المضاربون يضاعفون سعر البنزين العادي المستخدم في المولدات

سناء النقاش

بعد ان أعلنت وزارة النفط عن ان إنتاج حقول النفط في المنطقة الجنوبية قد وصل الى نحو مليوني برميل يومياً يصدّر منها نحو ١,٥ مليون برميل يومياً وتحول الكميات المتبقية للاستهلاك المحلي، حتى بدأت محطات تعبئة الوقود في اغلب الانحاء خاصة بغداد بضخ كميات كبيرة من البنزين المحسن.

بعض اصحاب السيارات استبشروا خيراً بزيادة منافذ بيع البنزين المحسن لانه الأفضل لماكنة السيارة والاجود والافضل في ادامة عمر الماكنة فيما امتعض اخرون كون (تفويلة البنزين) او تعبئة الخزانات بالبنزين الاعتيادي تبلغ بين ١٢٥٠- ١٥٠٠ دينار فيما يرتفع ثمن تعبئة خزان السيارة من البنزين المحسن الى ٣٥٠٠ دينار.

من هنا بدأ المواطنون يطرحون مقترحات مختلفة بهذا الاتجاه منها ابقاء بيع البنزين الاعتيادي في المحطات ولو بنسبة مضخة واحدة الى (٤) مضخات حيث ان بعضهم يرغب في البنزين الاعتيادي او لأنهم يرغبون كما يؤكد السيد ضياء علي من اجل استخدامه في المولدات الكهربائية المنزلية حيث ان انقطاع الكهرباء يؤدي الى استخدام المولدات الصغيرة بكثرة خاصة في موسم الصيف كما حدثنا السيد عبد علي سلمان بقوله :

كانت هناك محطات محددة تبيع البنزين المحسن اما الان فاغلبها اضحى يقتصر على هذا النوع.

حميد عدنان من محطة تعبئة المنصور يؤشر حالة مهمة وهي انحسار كمية الاطفال الذين يبيعون البنزين على قارعة الطريق بعد ان اقتصر التجهيز على البنزين المحسن.

في حين يؤشر عبد الكريم جاسم من مدينة الصدر (الثورة) ان عدد النساء المتذمرات من بيع البنزين المحسن حيث ان العديد منهن يتاجرن به خاصة في منطقة كسرة وعطش إذ توجد "مافيا النفط والبنزين" فالنساء والصبية الصغار يقفون في (طوابير) يومية عند عدد كبير من محطات بغداد ليجمعوا الحصيلة من البنزين العادي في منطقة كسرة وعطش ولييبعوه باسعار اعلى لأصحاب المولدات.

وهكذا نجد ان ضعاف النفوس والمتلاعبين بالاقتصاد من خلال المواد الاستهلاكية اليومية يستفيدون من كل اجراء.. تتخذه الأجهزة المعنية لصالح المواطن من اجل خلق ازمة وايجاد اشكالية جديدة تضغط على اعصاب الناس.

فبدلاً من الافادة من حالة بيع البنزين المحسن فان هؤلاء يحاولون ايذاء المستهلكين بتحقيق ارباح غير مشروعة على حساب الاخرين.

أسعار النفط والفائدة تحدد (موعد التصحيح) في أسواق الأسهم

أكد محللون ماليون أن تطورات أسعار النفط والفائدة المصرفية ستؤدي دورا حاسما في تحديد مستقبل أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي العربية وتوقيت الحركة التصحيحية بعد أن لعب الارتفاع الهائل في مستويات السيولة الدور الأكبر في طفرة الأسواق والوصول بالأسعار إلى مستويات غير مسبوقة.

وقال مدير إدارة البحوث في شركة "شعاع كابيتال" وليد الشهابي لجريدة "الاتحاد" الاماراتية الخميس ٢٦-٥-٢٠٠٥ إن متابعة سوق النفط العالمية والتطورات على صعيد معدلات الفائدة بمقدورها أن تعطي مؤشرا مناسبا بشأن توجهات أسواق الأسهم الإقليمية في المرحلة المقبلة حيث افادت من هذين العاملين في السنوات الثلاث الأخيرة على نحو كبير.

وأضاف أن أية تطورات غير مواتية في هذين القطاعين من شأنها إعطاء إشارة البدء لحركة تصحيح حقيقية وواسعة في السوقين الإماراتية والسعودية بعد أن كانت السوق القطرية قد التقطت إشارة التصحيح من خلال ضعف إقبال المستثمرين الأجانب على بورصة الدوحة في أعقاب فتحها أمامهم ابتداء من ٣ نيسان ٢٠٠٥ .

وأشار إلى أن تحديد العنصر المحفز لبدء مسيرة التصحيح في قطر كانت مهمة سهلة وواضحة. إذ أدرك المستثمرون في سوق الأسهم التي كانت تحلق من دون ضابط في مرحلة ما قبل فتحها أمام الأجانب أن الاستثمارات الأجنبية لن تتدفق على السوق كما تصور الكثيرون في ظل المستويات السعرية العالية ومن ثم سجلت سوق الدوحة تراجعا كبيرا في أعقاب ذلك.

وذكر أن مؤشري " شعاع كابيتال" للأسهم الإماراتية والسعودية يظهران أن السوقين نمتا بنسبتي ٨٦٪ و ٤٤٪ على الترتيب منذ بداية العام الجاري، وأنه "لا يساورنا الكثير من الشك في أن هذا الأداء مبالغ فيه ويرجع بصورة أساسية إلى وفرة السيولة، وهو ما حدث بالضبط في السوق القطرية الأصغر حجما".

وقال إن التوقع الطبيعي هو أن تتجه الأسواق إلى التصحيح في المرحلة المقبلة غير أنه في الحالتين السعودية والإماراتية سيكون الأمر أكثر صعوبة عند تحديد محفز التراجع على عكس ما كان عليه الوضع في السوق القطرية. مشيرا إلى أن أهم عاملين يؤثران في الأسواق الخليجية حاليا هما أسعار النفط وأسعار الفائدة، وهما أيضا العاملان اللذان يعزا لهما نمو الأسواق إلى درجة كبيرة في السنوات الثلاث الأخيرة حيث افادت الأسواق الإقليمية من ارتفاع أسعار النفط والمعدلات التاريخية المنخفضة لأسعار الفائدة.

وتابع أن تزامن هذين العنصرين الايجابيين ولفترة زمنية طويلة نسبيا ترك أثرا ايجابيا كبيرا في أسواق الأسهم في الخليج بوجه عام وفي الإمارات والسعودية بوجه خاص. وأن الأسعار في السوقين تحددت بوضع هذين العاملين في الاعتبار، ومما لاشك فيه ان أية تطورات عكسية بالنسبة لاحدهما أو كليهما ستترك أثرا سلبيا كبيرا في الأسواق.

وأشار إلى أن أسعار الفائدة حاليا ليست منخفضة بصورة غير طبيعية كما كانت عليه منذ ما يزيد على العام حيث زادت ٣ أضعاف قياسا إلى أدنى مستوياتها. لكن من المتوقع أن تسجل ارتفاعا تدريجيا خلال المرحلة المقبلة لتزيد بمقدار ١٪ إضافية بنهاية العام الحالي.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

اسعار مثقال الذهب والفضة في الاسواق المحلية بالدينار العراقي

العيار	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار 24	130,000	95,000
ذهب عيار 21	90,000	85,000
ذهب عيار 18	78,000	73,000
ذهب عيار 14	70,000	55,000
ذهب عيار 12	60,000	55,000
الفضة	750	1500